حزب الوحدة والديمقراطية
الأمانة العامة

P.U.D
Secrétariat Général

إلى السيد رئيس اللجنة الاستشارية للجهوية.

الموضوع: اقتراحات الحزب حول الجهوية الموسعة.

السلام عليكم ورحمة الله، عن خير مولانا المنصور بالله.

وبعد، عطفا على كتابكم بتاريخ 2010/1/22، يسعدني باسم حزب الوحدة والديمقراطية موافاتكم باقتراحات حزبنا حول الجهوية الموسعة، بعد عرض الموضوع على فروع الحزب خلال اجتماع لجنته المركزية بفاس يوم 2010/1/10، وإثر مناقشة هذه المقترحات والمصادقة عليها من قبل المكتب السياسي للحزب المجتمع بالرباط يوم 06 فبراير 2010.

ونحن إذ نأسف عن عدم استدعائنا لعرض هذه المقترحات، وبسط ما جاء فيها مجملا أمام أعضاء اللجنة الاستشارية الموقرة، فإننا نبدي استعدادنا لمدكم بكل ما ترونه مفيدا في أي وقت، تحقيقا للرغبة المولوية الواردة في خطاب جلالته ليوم 2010/01/03.

دمتم في خدمة الصالح العام تحت قيادة صاحب الجلالة نصره الله.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات.

أحمد فطري

الأمين العام لحزب الوحدة والديمقراطية

المحمول: 0661 70 27 97

38إقامة يا سمينة، شارع مدغشقر، رقم 2 الرباط، الهاتف : 037.70.09.53 الفاكس : 037.73.26.91.
38, Résidence Yasmina, Avenue Madagascar, N° 2 Rabat. Tél.: 037.70.09.53

الجهوية المتقدمة

مدخـل:

إن سياسة اللامركزية والجهوية المتقدمة أصبحت من الركائز القوية التي تنبني عليها الأنظمة المعاصرة في الكثير من الدول الديمقراطية، نظرا لما توفره من عوامل مساعدة على التنمية المستدامة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية محليا ووطنيا.

ولعل النماذج التي عرفتها عدد من الدول الغربية مثل: إسبانيا، وفرنسا، وبلجيكا، وإيطاليا، وسويسرا، وألمانيا... خير دليل على نجاح تجارب الجهوية المتقدمة بأشكالها المتنوعة في تحقيق التنمية المنشودة.

ولقد جاء الخطاب الملكي ليوم 03 يناير الأخير ليضع خارطة طريق واضحة المعالم لمفهوم الجهوية المتقدمة التي يتوخاها جلالته، وهو يؤسس لتحول نوعي في البناء الديمقراطي المغربي، ونمط متطور للحكامة الترابية الجيدة، على اعتبار أنه يضع الدعائم الكبرى لتوسيع المشاركة السياسية التي من شأنها أن تمكن المواطنين من تدبير شؤونهم وفق نموذج جهوي فاعل ينبثق من الواقع المغربي الصرف، ويساير أوضاعه المعيشية المختلفة، ويتماشى مع تنوعه الجغرافي والبيئي والاقتصادي والاجتماعي والبشري والثقافي، الذي يميز المغرب أرضا وإنسانا وفكرا.

شروط الجهوية المنشودة:

إن حزب الوحدة والديمقراطية انطلاقا من مبادئه الأساسية، يرى أن الجهوية المنشودة لابد أن تكون في إطار منظومة ديمقراطية شمولية، تتشكل من مؤسسات تمثيلية حقيقية منبثقة عن انتخابات نزيهة شفافة؛ وذلك لأن الجهوية المتقدمة ليست مجرد شعارات سياسية وخطابية، أو مجرد إجراءات إدارية وتقنية فحسب، وإنما هي في العمق سلوك عملي وممارسة يومية، تؤدي إلى تطوير هياكل الدولة والنهوض بأجهزتها، في إطار إعادة توزيع السلط بين النخب المغربية مركزيا ومحليا، خدمة لقضايا المواطنين ومصالح الوطن العليا.

ويرى الحزب أنه في غياب الديمقراطية الحقيقية لا يمكن بأي حال من الأحوال تحقيق الأهداف المتوخاة من الخطاب الملكي بخصوص الجهوية المتقدمة.

ومن أجل بناء كيان مغربي ديمقراطي تتماهى فيه الجهوية المتقدمة مع الوحدة الوطنية الشاملة لابد من أن تتوفر الشروط الضرورية التالية:

1+ التقطيع الجهوي يجب أن يتصف بالعقلانية والموضوعية والمرونة، إذ في الوقت الذي يراعى فيه الهاجس الأمني، من المفروض أن يعتمد على التجانس البشري والجغرافي والبيئي وسياسة القرب، وأن تراعى معه الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية، حتى يتم التكامل والانسجام بين أهم مكونات الجهة.

2+ انتخاب رئيس الجهة وأعضائها يجب أن يتم بالاقتراع العام المباشر، ومن المفروض أن يتسم بالديمقراطية الكاملة التي تضمن ثقة المواطنين في مجالس الجهات المنتخبة وفي منجزاتها، وتدفع بهم إلى التعاون معها، وتشعرهم بالمساهمة في شؤون حياتهم وتدبيرها؛ مع اشتراط الكفاءة والقدرة والنزاهة والاستقامة والمصداقية في المرشحين لها، الذين يجب أن يتوفروا على مستوى تعليمي لا يقل عن تحصيل نهاية الدروس الإعدادية.

3+ تمتيع الجهات بالاستقلالية النسبية المتصاعدة عن مركز القرار على الصعيد المحلي، مع الملاءمة المتفاعلة على الصعيد

الوطني، بموازاة مع مراعاة الاحترام المطلق لسيادة البلاد وثوابتها الأساسية (الديانة الإسلامية السمحة، والملكية الدستورية الديمقراطية، والوحدة الوطنية الشاملة).

4+ تفعيل صندوق الموازنة، وقيام الإدارة المركزية بدور المنسق بين الجهات المختلفة، وذلك بدعم الجهات الفقيرة عن طريق تحويل فائض الجهات الغنية، حتى يتم تقليص الفوارق المؤثرة والقضاء على الاختلالات الممكنة، وتحقيق التوازن الضروري بين كل جهات المملكة.

5+ توسيع اختصاصات مجالس الجهات إداريا وماليا، بتوفير الإمكانيات البشرية والمادية المناسبة، وإعطاء الجهة صفة المؤسسة العمومية التي يمارس فيها الرئيس دور (الآمر بالصرف)، مع تحصين ذلك بالمراقبة الضرورية.

6+ الشراكة المنفتحة والتنسيق المتوازن بين الجهات في مختلف الجوانب الضرورية، مما يساهم في تطوير مردوديتها والرفع من مستوى خدماتها، دون أن يكون ذلك مقرونا بالتقارب الجغرافي بين الجهات المعنية، ما دامت الشراكة قد تقوم ولو بين جهات متباعدة.

7+ خلق مندوبيات جهوية لمختلف المصالح الوزارية، مع مؤسساتها الضرورية، في كل جهات المملكة، وتمكينها من السلطة التقريرية، مع توفير الحاجيات المادية والموارد البشرية والبرامج الميدانية والتأطير الإداري، وذلك حسب ما يتلاءم وخصوصيات كل جهة على حدة.

مقترحات عملية:

في سبيل توفير الشروط المذكورة التي من شأنها أن تساهم في إنجاح الجهوية المتقدمة المنشودة، يطرح حزب الوحدة والديمقراطية المقترحات العملية الواقعية الآتية:

1) إمكانية تعديل الدستور بما يتلاءم مع شروط الجهوية المنشودة والمقترحات العملية الأساسية.

2) الأخذ بعين الاعتبار ما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة 4 من قانون الأحزاب السياسية التي تقول: (يعتبر أيضا باطلا وعديم

10) ضرورة محاربة الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ والفساد الإداري وسوء تدبير الموارد البشرية، مقابل تشجيع المبادرات الفردية والجماعية، وتكافؤ الفرص بين كل الفاعلين جهويا ووطنيا.

11) ضرورة محاربة الفساد الانتخابي وسماسرة الانتخابات عمليا، مع تفعيل القوانين الزجرية في هذا الشأن بكل صرامة.

خاتمـــــة:

إن حزب الوحدة والديمقراطية وهو يؤكد على أن الإرادة السياسية التي عبر عنها جلالة الملك بخصوص الجهوية المتقدمة، يجب أن تقترن بالمصداقية في الثقافة السياسية التي من المفروض أن تسود لدى كل الفاعلين في الساحة الوطنية محليا ومركزيا، يرى أن الجهوية المتقدمة الحق التي تتوافق مع الواقع المغربي يجب أن تكون مرحلية، كما أنها تستلزم وجود دولة ديمقراطية راعية قوية عادلة وموحدة، بكل مكونات منظومتها المتكاملة، الأمر الذي يجعل من خيار اللامركزية الإدارية المعمول بها حاليا منطلقا لسياسة اللاتمركز واللامركزية الشمولية.

ونحن في الحزب نعبر عن استعدادنا التام للمساهمة نظريا وعمليا في كل المناقشات والورشات التي من شأنها أن تساهم في إنجاح هذه التجربة الرائدة في مجال الجهوية المتقدمة...